ملفّ خاص عن المؤتمر الثامن عشر للإتحاد العام للكتّاب العرب

الأدب بين القوانين الرسميّة والمساومات الاقليمية*

د. سماح ادريس

عمّان ـ الأردن. هي ذي زيارتي الأولى لها، بصفتي مندوباً عن مجلة **الآداب** لتغطية المؤتمر الثامن عشر للاتحاد العام للأدباء والكتّاب العرب. في الفندق وفي قاعة المؤتمر التقيْتُ بأدباء وصحفيين كثيرين قرأتُ لهم ولم أرهم من قبل: الشاعر الفلسطيني عزّ الدين المناصرة، صاحب جفرا والداعي إلى دولة كنعانيا المتّحدة؛ الروائي العراقي عبد الأمير معلاّ صاحب **الأيام الطويلة** التي تروي سيرة الرئيس العراقي صدّام حسين؛ ماجد السّامرائي مراسل **الآداب** في العراق سنوات طويلة؛ الشاعر اليمني الكبير عبد الله البردوني؛ عالم الاجتماع المصري السيد ياسين؛ الوجه الأبرز في مسيرة مقاومة التطبيع في مصر الناقد سيد بحراوي؛ الشاعر الفلسطيني اليساري مريد البرغوثي؛ الكاتب والصحفي اليساري الفلسطيني ماهر الشريف؛ الناقد السوري عبد الله أبو هيف؛ الناقد الفلسطيني خليل السواحري الذي أبعد عن الضفة الغربية عام ٦٩؛ الشاعر الفلسطيني المتوكّل طه؛ . . . والتقيتُ كتّاباً عرفتهم في بيروت وصنعاء وتونس والولايات المتحدة: الروائي الأردني مؤنس الرزّاز، صاحب **اعترافات كاتم صوت** المندّد بالديكتاتوريّة العربيّة؛ الشاعر والروائي الأردني إبراهيم نصر الله؛ الشاعر العراقي الكبير عبد الوهاب البيّاتي؛ الروائي والناقد السوري علي عقلة عرسان، أمين عام اتحاد الكتّاب العرب في سوريا وصاحب رواية **صخرة الجولان**؛ الناقد التونسي الممتلئ شباباً وثقافة مصطفى الكيلاني؛ القاصة الأردنية رجاء أبوغزالة؛ الروائي الفلسطيني يحيى يخلف صاحب **نجران تحت الصفر** و**بحيرة وراء الرّيح**؛ وغيرهم وغيرهنّ كثير.

المؤتمر في عمّان: جوّ من النقاش والديموقراطيّة يبعث على السّعادة؛ والحضور العربي المعادي للإمبريالية الأمريكية طاغٍ بشكل حادّ. واللافت للنظر هو عداء الجميع للتطبيع مع العدو الصهيوني، ووقوف أكثر الحضور إلى جانب العراق وعلى نحو معاندٍ ورومانسيّ في كثير من الأحيان. رابطة الكتّاب الأردنيين، الداعية إلى المؤتمر، متغيّبة عن أكثر جلساته؛ وهذا ما لاحظه أحد مراسلي جريدة **الدستور** الأردنية حين قال: «إن أعضاء الهيئة الإدارية للرابطة غابوا بلا مبرّر، فكيف نعتب على الجمهور المدعوّ؟ (١٧/١٢/١٩٩٢). جلسة الافتتاح تكلم فيها رؤساء الوفود العربيّة المشاركة، وافتتحها وزير الثقافة محمود السمرة، فنقل تحيات الأمير حسن راعي المؤتمر. العروسي المطوي، رئيس اتحاد الكتّاب العرب، أشاد بالأردن وبالقيادة الشخصية للمملكة قائلاً «إنّه لمن حسن الطالع أن يكون مفتتحُ تَجمُّعِنا هذا تحت إشرافِ حفيدِ أوّلِ ساعٍ في بعث الأمة العربيّة موحدةً صامدةً في العصر الحديث يجمع بين سلالة المجد والعمل في سبيل الأصلح والأجدى والداعي لأن يكون المثقف في طليعة التقدم» وعرّج الأستاذ المطوي على مدح «الوسطيّة» في الحياة، الأمر الذي اعتبره البعض دعوةً غير مباشرة إلى إعادة انتخاب تونس لمنصب الأمانة العامة لاتحاد الكتّاب العرب. وتحدث الأستاذ فخري قعوار، رئيس رابطة الكتّاب الأردنيين، فأكّد على أنّ «حضور هذا الحشد شهادة كبرى بأن الأردن قادرٌ على توفير المناخ اللازم للتفكير بصوت مرتفع، وأنّه قادر على حماية الأديب من كل مصادر خوفه التقليدية»، وطمأن الكتّاب العرب بقوله «إنّه في الوقت الذي نجد فيه اخوةً لنا من الأدباء والكتّاب العرب يُلاقون كُلَّ أصناف التضييق فإنّنا نشعر بأنّ عمّان قادرة على فكّ هذا التضييق عنهم، ونشعر أنّ عمان قادرةٌ على أن تكون عاصمة الثقافة

(*) أتمنى على الرقابة الأردنيّة أن تجيز مقالتي هذه، أسوةً بالمقالات الأردنيّة التي تستند إليها هذه المقالة. فمقالتي، في نهاية المطاف، لا تمسّ أيّاً من «المحظورات» التي نصّ عليها «قانون المطبوعات والنشر» الجديد. وإذا كانَ لا بدّ من حذف مقالتي فليُسمح لـ«الآداب» بالمرور؛ فهي تضم الكثير من آراء الكتّاب الأردنيين والعرب الجديرة بالاهتمام.

العربيّة»، معتبراً أن المؤتمر «فوز للأردن». ولم يكن خافياً على المستمع اللبيب ملاحظة أنّ كلمة الأستاذ قعوار تسعى إلى الإفادة من موقع الأردن على الخارطة الديموقراطيّة الجديدة من أجل الفوز بالأمانة العامة للاتحاد العام للكتّاب العرب.

وكانت كلمة رابطة الكتّاب الأردنيين، التي ألقاها إبراهيم العبسي عالية النبرة في دفاعها عن الحقوق العربيّة وفي عدائها للقمع العربي وللهيمنة الغربيّة على حدّ سواء. وكذلك كانت كلمة الميداني بن صالح، رئيس اتحاد الكتّاب التونسيين، وفيها دعا إلى الوقوف إلى جانب الشعب العراقي مطالباً العرب برفع الحصار عنه، كما دعا إلى رفع الحصار عن ليبيا وإلى عدم الامتثال لقرار مجلس الأمن «الأمريكي»، وإلى التصدّي للتطبيع مع العدو الصهيوني. وأمّا علي عقلة عرسان، رئيس اتحاد الكتّاب العرب في سوريا، فقد نَعَتَ مؤتمر السلام بالاستسلام، وأعرب عن رفضه الاعتراف بإسرائيل وعن رفضه التطبيع معها، وكان أهم ما جاء في كلمته ما أسماه «ميثاق المثقفين العرب» (يجده القارئ في صفحات تالية من **الآداب**) وفيه يعلن المثقفون وقوفَهم حول ثوابت أهمها العداء المطلق للكيان الصهيوني؛ واحترامهم للحريّة والمساواة؛ ورفض التفريق بين العروبة والإسلام (وهو ما تحفّظ عليه الوفدُ اللبناني في جلسة المكتب التنفيذي للاتحاد العام)، والحثّ على المثاقفة القائمة على الثقة والامتداد، والايمان بأنّ الخلاص إما أن يكون قومياً وإما أن لا يكون، والوقوف الحازم ضد الديكتاتوريّة أينما وُجدت. وأما محمود شقير، رئيس وفد فلسطين، فقد رأى في عمّان عاصمة الديموقراطيّة الوليدة، واعتبر أنّ انعقاد المؤتمر ينمّ عن تقدير المثقفين العرب للتجربة الأردنية الديموقراطيّة. وأما كلمة د. سهيل إدريس، رئيس الوفد اللبناني، فقد دانت القمع والمغامرة لدى الأنظمة العربيّة، والتزييف والوحشيّة اللذين تمارسهما أنظمة النظام العالمي الجديد، وما يُلاحَظ على كلمة إدريس أنّها لَمْ تُراعِ متطلّبات «العمل الانتخابي» ـ والمعروف أنّ لبنان كان قد عزم على ترشيح نفسه لمنصب الأمانة العامة لاتحاد الكتّاب العرب ـ فجاءت شاجبةً للقمع الأمريكي ولاحتلال الكويت ولتهجير الأكراد ولتهجير المواطنين العرب بفعل حرب الخليج. وربّما كان عدم مراعاتها ذاك هو أنصعُ ما فيها!

غير أنّ جو الديموقراطيّة الذي أحسّه الزائر الضيف في اليوم الأوّل ما لبث أن شابته بعضُ الغيوم. فقد لاحظنا مثلاً أنّ هناك نيّةً لـ«فرض» عمّان على العرب بوصفها «عاصمة الثقافة العربيّة»، وهو ما لا نحبّذه لكوننا نؤمن بتكامل العواصم الثقافيّة العربيّة وبتكامل الثقافة العربيّة، بغضّ النظر عن الإنجاز الثقافي (الهام أو الضئيل) الذي حققه الأردن في تاريخه المعاصر، وبغضّ النظر عن اقتناعنا بأنّ «القيادة» الثقافيّة لهذه العاصمة العربيّة أو تلك لا تتمّ بقرار حكومي أو بكبسة زرّ! ولاحظنا أيضاً أن ذلك «الفرض» يتمّ تمهيداً لتبوّؤ الأردن منصب الأمانة العامة ويتمّ بالترافق مع حملة رسميّة (وإعلاميّة) أردنيّة من مظاهرها ١ ـ كلمات بعض الوفود العربيّة (ولاسيّما كلمات وفود الأردن والعراق وفلسطين)، وقد سبق الإشارة إليها؛ ٢ ـ الإعلام المرئي، فقد سألتني مثلاً مندوبة التلفزيون الأردني باللغة الانكليزية عن «شعوري» بوجودي في عمّان «عاصمة الثقافة والديموقراطيّة في العالم العربي»، مسلّمة ـ كما بدا لي ـ بأنّ رأيي لا يمكن أن يختلف مع «الحقيقة» التي تنطق بها؛ ٣ ـ الإعلام المكتوب، وهاكم عينة منه:

فقد كتب سائد درويش (جريدة **الشعب**، ١٢ كانون الأول، ١٩٩٢، ص ١٨) مقالةً صدّرها بالجملة التالية: «بعد دعوة [الملك الأردني] الحسين المفكرين العَرَبَ لإنشاء مركز دراسات الحريّة والديموقراطيّة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بدأت عمّان حركة دائبة استعداداً لانعقاد المؤتمر الثامن عشر للأدباء والكتّاب العرب». ويكمل السيد درويش مقالته فيقول: «... ومن المتوقع أن يُوافق المؤتمر على نقل الأمانة العامة من تونس إلى عمّان، كما أنّ رئيس الرابطة الأردنية الأستاذ فخري قعوار مرشّح لأن يكون الأمين العام القادم للاتحاد العام للأدباء والكتّاب العرب. ومنذ البداية [والكلام لايزال لدرويش] فإنّ عمّان العاصمة الأردنيّة مطروحة على المؤتمر لتكون عاصمة الثقافة العربيّة، وهو شرفٌ عظيم ومهمة كبيرة لكنّ الأردن أهلٌ لها»! ويتابع قوله: «إنّ الأردن مطروح ليكون مركز الانطلاق للديموقراطيّة العربيّة بما حقّقه من إنجازات لم تتحقّق حتى الآن في غيره من الدول. والأردن كما قال [الملك] حسين: طليعة لزمن عربيّ جديد مضمّخ بالحريّة والعدالة والديمقراطيّة».

في كلام درويش أكثر من ملاحظة تستحقّ النظر. لاحظ «تساوق» انعقاد المؤتمر مع دعوة جلالةِ الملكِ الحسين المفكرينَ العربَ إلى إنشاء مركز دراسات، فكأنّ عقد المؤتمر في عمّان مرتبط بشكل مباشر بدعوة جلالته تلك. ولاحظ أنّ كلام درويش عن انتخابات الأمانة العامة يأتي في اليوم الأوّل لانعقاد المؤتمر، الأمر الذي يعني وجود تحضير وشبه اتفاق بين أكثر الوفود العربيّة على نتيجة انتخابات الأمانة العامة قبل إجرائها. ولاحظ كذلك كيف يتمّ تجييرُ احتمال انتصارِ وفدٍ يُفترضُ أنّ سمَتَه أدبيةٌ قبل أي شيء آخر لصالح قطرٍ ما (هو الأردن) بل على حساب الأقطار العربيّة الأخرى (وإلّا فما معنى قول درويش وغيره: «عمّان عاصمة الثقافة العربيّة»؟ ألا يعني هذا أنّ القاهرة وبيروت ودمشق وغيرها محضُ صَواحٍ؟).

وكان أوّل خبر يصدمنا من الأردن العزيز هو مصادقة مجلس النواب الأردني في ٢٧ كانون الأول ١٩٩٢ على قانون المطبوعات والنشر، بغالبية ٣٣ صوتاً من أصل ٦٠، وبمعارضة ١١ نائباً وامتناع ١٤ آخرين عن التصويت احتجاجاً على بعض المواد. وللقرّاء العرب الذين لا يعرفون شيئاً عن هذا القانون وأخطاره أكتفي بالإشارة إلى بعض بنوده، وأهمها بندٌ يحظّر على الصحفيين التطرّق إلى عناوين سبعة هي:

١ ـ الأخبار التي تمسّ بالملك أو الأسرة المالكة؛

٢ ـ الأخبار التي تقدّم معلومات عن عدد القوات المسلّحة أو أسلحتها أو عتادها أو أماكن تحركاته، إلا إذا أُجيز نشرها من مرجع مسؤول في القوات المسلحة. ويُحظّر كذلك ذكرُ أيّ خبر أو ايراد رَسْم أو تعليق يمسّ بالقوات المسلّحة أو الأجهزة الأمنيّة؛

٣ ـ حظر نشر الجلسات السرّية لمجلس الأمّة؛

٤ ـ حظر المقالات أو الأخبار التي تتضمّن إهانة شخصية لرؤساء الدول العربيّة أو الإسلاميّة أو الصديقة؛

٥ ـ حظر المقالات أو المواد التي تشتمل على تحقير إحدى الديانات والمذاهب المكفولة حرّيتُها في الدستور؛

٦ ـ حظر المقالات التي من شأنها الإساءة إلى الوحدة الوطنيّة أو التحريض على ارتكاب الجرائم وزرع الأحقاد وبذْر الكراهية؛

٧ ـ حظر المقالات التي يُقصد بها زعزعة الثقة بالعملة الوطنيّة.

وكان ينقص ذلك القانونَ حظرُ المقالات التي يُقصد بها زعزعة الثقة بالديموقراطيّة الأردنيّة! ولكي لا نتعجّل الأمور، فإنّنا نتابع القانون، فنرى أنّه يحظِّر على الصحافي أن يُخفي مصادرَ معلوماته عن القضاء، ويجبر الصحافيين على الانضمام إلى نقابة الصحفيين شرطاً لممارستهم المهنة. ولقد أجمعت الصحف الأردنية على اعتبار قانون المطبوعات الجديد «قانوناً للمحظورات لا المطبوعات». وحذّرت جوردن تايمز في مقالة بعنوان «يوم أسود للصحافة» من عواقب ذلك القانون على مسيرة الديموقراطيّة وقضيّة الصحافة. واعتبر بعض النواب القانون الجديد أسوأ من سلفه. وكان محمود الكايد (الرأي، ٩٢/١٢/١٣) قد اعتبر المادة ٤٢ من القانون جائزة بحق الصحافة والصحفيين. وفي اليوم التالي كتب خالد محادين في جريدة الرأي (٩٢/١٢/١٤) قبل المصادقة على القانون مقالة بعنوان «هذا القانون يثير هلعي» يشير فيه إلى أنّ هذا القانون يتعامل مع الأسرة الصحفيّة باعتبارها مجموعةً من المتّهمين المشكوك في ضمائرهم وفي جيوبهم وفي ذممهم الماليّة. ويتساءل عن الحكمة من إجبار الصحفي على الكشف عن مصادر معلوماته أمام القضاء «لو لم يكن الهدف من وراء هذه المادة إجبار كُلّ مصدر للمعلومات على التزام الصمت حتى لو كان الكلام يخدم المصالح العليا للوطن والأمة»؟ ويتساءل كذلك عن إمكانيّة إيجاد موظف واحد يجرؤ بعد إقرار القانون هذا على أن يُخبر صحيفةً أو صحفيّاً عن فسادٍ ماليّ أو إداري تعاني منه وزارته أو مؤسسته؟ ويذكّر محادين بأنّ الصحفيّ في بلاد العالم الديموقراطيّة يرفض أن يكشف عن مصادر معلوماته لرئيس تحرير الصحيفة التي يكتب فيها ويتحمّل مسؤوليةَ الدفاع عما يورده (أي الصحفيّ) في مقالاته؛ أما «عندنا» ـ والكلام لمحادين ـ «فإنّ على الصحفيّ أن يقوم بدور مُخبرٍ للسلطة التنفيذيّة أمام السلطة القضائيّة»! ويتساءل محادين عن امتناع القوانين عن التشكيك المماثل بالوزراء والنّواب (!) مضيفاً: «إذا كان المقصود إرهاب الصحفيين لكي يظلوّا عبيداً للسلطة التنفيذيّة والتشريعيّة، فإنّ على أعضاء السلطتيْن أن يتذكروا أنّهم يشرّعون قانوناً سيدفعون مستقبلاً ثمناً غالياً له، حيث لا يجدون صحفيّاً [واحداً] ينقل ملاحظاتهم»!!

بقي أن نقول إنّ القانون سيصبح موضع التطبيق بعد كلمة الملك الأخيرة في هذا الموضوع؛ ذلك أنّ من حق الملك أن يصدر «فيتو» ضد القانون حتى لو صادق عليه مجلس الأمة بشقّيْه: الأعيان والنوّاب، فهل تصدر ذلك الفيتو يا جلالة الملك؟

* * *

ومن شوائب الديموقراطيّة الأردنيّة الجديدة الرقابة التي ماتزال تتحكّم في رقابِ الكتب والصحف، وهي رقابة قد يستفحل خطرها مع إصدار قانون المطبوعات والنشر الجديد. ولا حاجة بنا إلى تعداد أسماء كتب تُمنع يومياً من الدخول إلى الأردن رغم أنّها لا تتعرّض من قريب أو بعيد للمحظورات التي يشملها قانون المطبوعات الجديد؛ ومنها كتب في النقد الأدبي، وروايات لكتّاب عرب ذائعي الشهرة، ولن أذكر عنواناً واحداً من هذه الكتب كي لا يُظنّ أنّني أقوم بدعاية لأصحابها.

غير أنّي سأكتفي بايراد خبريْن صحفييْن صغيريْن من داخل الأردن نفسه:

١ ـ في افتتاحية **الأهالي** (٩٢/١٢/١٤) إشارة واضحة إلى أنّ الرقابة قد حَجَبَت العدد السابق من **الأهالي** عن الأسواق (أجْمِلْ برقابةٍ تجيزُ لك ذكرَ خَبَرِ قمعها لك!)؛

٢ ـ وفي مجلة **الأفق** (٩٢/١٢/٩) تحدّث أحمد ذيبان عن ذهابه إلى «دائرة المطبوعات والنشر» لكي تجيز له كتاباً له بعنوان **السلوك الديموقراطي في ضوء التجربة الأردنيّة**. فقد طلب منه أحد

المسؤولين هناك أن يشطب ٧٠ صفحة من المخطوطة من أصل ٢٧٠ صفحة، أو أن يعيد صياغة الكتاب بشكل جوهري. وأوصى ذلك المسؤولُ الكاتب بعدم ذكر كلمتي «الشيوعيّة» و«الاستيزار». فرفض الكاتب ذيبان الإذعان لمطالب المسؤول، وذهب إلى المسؤول الأعلى مهدّداً بطبع الكتاب في الخارج، فما كان من هذا المسؤول إلا أن طمأنه بأنّ الرقابة ستجيزه في هذه الحال «لأن الرقابة على الكتب من الخارج غيرها هنا» (ونحن ـ بالمناسبة ـ نشكك بهذا القول، ولكنْ فلنتابعْ!). وحوّل المسؤولُ الأعلى الكاتبَ ذيبان إلى رقيبٍ آخر، فتقلّص الاعتراضُ إلى ٥٠ صفحة. وهنا دخل المؤلفُ مع الرقيب ورئيسه «في مساومةٍ حقيقيّة على الكلماتِ والأحرف والجمل والصفحات المعتَرَض عليها»، ثم قال رئيس القسم «والله العظيم، وحياة ابني س ما صارت غير لك، لأنّك أخ عزيز»! لكنّ الكاتب لم يقبل بالنتيجة (ما أطمَعَه!)، وحمل المخطوطة إلى مدير المطبوعات والنشر، فأجاز الكتاب وباستثناء جملٍ وكلمات قليلة طَلَب تعديلها ولا تمسّ جوهرَ الكتاب».

وما أن ينتهي القارئ من قراءة مقال أحمد ذيبان حتى يتساءل: هل كان موضوع النقاش كتباً أم فِجْلاً؟ وماذا كان سيحصل لو لم يكن ذيبان «أخاً عزيزاً» لرئيس القسم؟

وأخيراً فقد كانت هناك بعضُ الممارسات التي لا تُرضي محبّي الديموقراطيّة كثيراً، داخل المؤتمر الثامن عشر وعلى هامشه، صادرة عن كتّاب وصحفيين أردنيين وغير أردنيين. وإليكم عيّنات من تلك الممارسات:

١ ـ محاولة طمس ترشيح لبنان نفسَه لمنصب الأمانة العامة لاتحاد الكتّاب العرب. فإنّكَ لو سألتَ القادمين من تونس أو الجزائر أو فلسطين أو... عن رأيهم في ذلك الترشيح، فسرعان ما ستفاجأ بهم سائلين «هُوَ لبنان حايترشّح؟» أو «بعلمي لبنان انسحب» ولا شك عندي في أنّ المتنافسيْن الآخريْن (الأردن وتونس) على المنصب قد ساهما في إشاعة هذه الشائعة!

٢ ـ ويدخل في هذا الإطار سعيُ بعض وسائل الإعلام إلى تجاهل وجود الوفد اللبناني. فقد كتبت جريدة **الرأي**، على سبيل المثال، في ٩٢/١٢/١٣ تقول إنّ «أحداً لم يصل من اتحاد الكتّاب اللبنانيين سوى حسن عبد الله»، علماً أنّ حسن كان بمعية أفراد الوفد الباقين على متن الطائرة عينها التي أقلتنا من بيروت، وهي الطائرة التي وصلت يوم ٩٢/١٢/١٢! وتشاء المصادفة السعيدة أن لا تذكر الجريدة في عددها ذاك أنّ رئيس وفد لبنان قد ألقى كلمةً هو الآخر، إسوةً بباقي رؤساء الوفود!

٣ ـ كان طغيانُ أشقائنا الأدباء العراقيين على جو انتخابات الأمانة العامة فاضحاً. وقد ألمع أحد مراسلي جريدة **الرأي** (٩٢/١٢/١٣) إلى ذلك بقوله: «لقد بدا عبد الأمير معلّا، رئيس الوفد العراقي، يُكثر من التأمّل... ترى ما الذي يدور في بال معلّا، صاحب **الأيام الطويلة**، وهل لهذا علاقة بكَوْلَسات المؤتمر ائجه المرتقَبَة؟» (التشديد الأخير منّي).

لا ضيْر من «الكَوْلَسة» أو الدهلزة؛ فهما جزء من العملية الانتخابيّة. لكنّ المعيب أن تتم هذه العملية وفق حاجات أو رغبات سياسيّة لا علاقةَ لها بالأدب، وأن يتمّ ـ في هذه الأثناء ـ إلصاق تهم كاذبة بـ«الخصم» ولأوضّح ببعض الأمثلة ما أعنيه.

فقد قال لنا الكتّاب العراقيون: نحن لا نستطيع إلّا أنْ ندعم الأردن، وذلك لأنّ الأردن قد وفّر لنا إبّان «أم المعارك» ـ ومايزال ـ متنفّساً اقتصاديّاً ومعيشيّاً. ونحن الكتّاب العراقيين، علاوةً على ذلك، لا نستطيع السفر بأمان إلّا إلى الأردن.

وقال لنا الكتّاب الفلسطينيّون: نُعطي صوتنا لتونس، لأنّنا ـ كمنظمة تحرير ـ ضيوفٌ عليهم. لكنّنا نعطيه للأردن إذا أحجمتْ تونس عن ترشيح نفسها. ونحن والأردن ـ كما لا يخفى عليكم ـ في وفدٍ مشترك على طاولة المفاوضات.

وقال لنا أحد الكتّاب الليبيين، وبالحرف الواحد: أنا أصوّت لمن يُعطيني منصب نائب الأمين العام. ولما كان الأردن أوفر حظّاً من منافسيْه، فالأرجح أنّني سأصوت له!

وقال لنا آخرون: اللبنانيون غير مستقلّين، واتحاد الكتّاب اللبنانيين خاضع للسيطرة السوريّة!

ولم يكن في وسع كثيرٍ من أعضاء الوفد اللبناني أن يتفهّم مواقف جميع هذه الوفود، ولاسيّما حين برزَ بعض الكتّاب التابعين لهذا الوفد أو ذاك معلنين بملء أفواههم شجبهم لطغيان «السياسة» على «الثقافة»، ورغبتهم في أن يتولى لبنان منصبَ الأمانة العامة. كما أنّ اتحاد الكتّاب اللبنانيين قد ساندَ الشعبَ العراقي في حرب الخليج، ولم تكن مواقفُه متطابقةً مع جميع مواقف السلطة السورية، ولم يكن التمايز بين الموقفيْن سهلَ الاحتمال! ولم أكن ـ شخصياً ـ قادراً على أن أتفهّم موقفَ الوفد الفلسطيني، لأنّ هذا الوفد قد أثبت ـ في رأيي ـ تنكّراً للبنان، وللشعب اللبناني، ولمقاومته التي احتضنت المقاومةَ الفلسطينيّة وماتزال، ولأنّه (أي الوفد الفلسطيني) قد قدّم المصالح

السياسيّة الآنية الضيّقة على التاريخ النضالي المشترك والمستقبل النضالي المشترك كذلك.

غير أنَّ الوفود التي خذلت الوفد اللبناني ـ وفي طليعتها وفدا العراق وفلسطين ـ كانت تنطق بلسان سيّدها/حاكمها العربيّ، دون اعتبار للقيم الأدبيّة أو السياسيّة البعيدة الأجل. وكان الاتحاد العام للكتّاب العرب ـ ويا للأسف ـ ساحةً لإشهار مواقف أسياد بعض «الكتّاب» الآنية الضيّقة!

ولم يكن في وسع الوفد اللبناني أن يتفهّم رغبة البعض الآخر من الكتّاب العرب في أن ينسحب هذا الوفد لصالح رابطة الكتّاب الأردنيين. فالوفد اللبناني كان يؤمن بأنَّ الديموقراطيّة لا تكون على الدوام ـ كما عوّدتنا أنظمتنا العربيّة ـ بالإجماع، وكان يؤمن بأنَّ التمايز بين وضعه ومواقفه من جهة ووضع «الرابطةِ» ومواقفها من جهة ثانية جديرٌ بالمباراة الديموقراطيّة. وكان الوفد شبهَ متيقّن من «خسارته» أمام الرابطة (وهو ما انعكس في كلمة رئيس الوفد اللبناني القصيرة في جلسة انتخاب الأمانة العامة للاتحاد العام)، وإنْ كان قد فوجئ بالمتلاعبين والانتهازيين في اللحظة الأخيرة. وحين راودتْ رئيسَ الوفد اللبناني فكرةُ الانسحاب قبل يوم من الانتخاب، لئلا يُظنّ في «المباراة الديموقراطيّة» خلاف صميميّ مع «تاريخ» رابطة الكتّاب الأردنيين المُشرّف، أصرّت بعضُ الوفود العربيّة المستقلّة عن أنظمتها على وجوب خوض «المباراة» أيّاً يكن الثمن، ولاسيّما حين أضحتْ أصابعُ الأنظمة العربيّة من البروز بحيث تفقأ الأعين! بل بات بعضنا يخاف من أن تُكبَّل رابطةُ الكتّاب الأردنيين ـ حليفُنا الديموقراطيُّ الأوّل في الساحة الأدبيّة العربيّة ـ لا بقيود «قانون الأحزاب» وقانون «المطبوعات والنشر» الجديديْن فحسب، بل بقيود تحالفاتها الجديدة، وهي تحالفات هشّةٌ قائمةٌ على اعتباراتٍ سياسية إقليميّة محض، ولا تستند في الأساس إلى روح الإبداع أو إلى روح الدفاعِ عن حريّة الكاتب العربي!

* * *

وبعد، هذه ملاحظاتٌ سريعة على أجواء عمّان الجديدة. وفي هذه الأجواء وجدنا حريّةً أكثر ممّا وجدناه في كثير من العواصم العربيّة. لكنّ الشوائب ليست بالقليلة، وتناقُضُها رهنٌ بالزمن. فالديموقراطيّة ـ كما قال أحمد ذيبان عقب خروجه من دائرة المطبوعات والنشر التي حَذَفت ما حَذَفَتْ من كتابه ـ «ستحتاج إلى وقتٍ غير قليل لكي تتسرّب مفاهيمُها وقيمُها إلى تفكير الناس ومسلكياتهم كما تتسرّب المياهُ الجوفيّةُ إلى باطن الأرض...» (**الأفق**، ٩ كانون الأول ١٩٩٢)، والديموقراطيّة هي كذلك رهنٌ بنضالِ القوى الوطنيّة والتقدّمية «المرخّص» بها وغير المرخَّص بها على حدّ سواء. وتبقى رابطة الكتّاب الأردنيين ـ الفائزة بالأمانة العامة لاتحاد الكتّاب العرب ـ مؤتَمَنَةً على أغلى ما في روح الأمّة: حريّة كاتبها. فهل تنجح الرابطة في الحفاظ على تاريخها الناصع وسطَ الضغوط الرسميّة المحليّة، والمساومات العربيّة الاقليميّة؟